C00004.JPG

مجموع شرح رسالة الوضع لعلي السمرقندي

لا يقبل الشركة لا مفهومه الذي يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بامر عام
وهو مفهوم المشار اليه المذكر المفرد الصادق على هذا المشار اليه المشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت على زيد بانه ابيض بهذا
العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات الروميين من زيد وعمرو وغيرهما بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه
لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان يكون المذكور بعده بديهيا والثاني ان يكون معلوما من الكلام السابق
وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه
يذكر في صورة الاستدلال والبديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة
من الخفاء ما هو من هذا القبيل اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصا باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يفيد
التشخص الا بقرينة معينة لان وجه افادته الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به
لاستوا نسبة الوضع الى المسميات اذ مع اشتراك الكل في تلك لا بد في افادة التعيين من امر ينضم اليه به يحصل
ذلك التعيين وهو المعني بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان في عدم افادة
المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعدد المعنى الموضوع له فما الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين في المعنى
وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فان قلت اللفظ بحسب استعماله في مفاده الحقيقي لا يحتاج الى قرينة دون المعنى
المجازي على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد بما ذكره هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله
في معناه كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك
لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي المشترك لدفع
لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال التقسيم مبتدا
او خبر على ما مر والمحذوف هذا المذكور ومعنى التقسيم هو ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير ذلك العام بانضمام
كل قيد قسما مباينا للقسم الاخر او مباين له باعتبار تنافي القيود او تخالفها فقط والمتباينة بحسب العرف اعتبار
التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملا تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله اولا الى قسمين ما مدلوله كلي
وما مدلوله مشخص وتقسيم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم الثاني الى العلم والحرف
والضمير واسم الاشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك فان تحقيقها من مزال الاقدام اللفظ اي الموضوع
مدلوله اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث الفهم
بالفهم غيره مدلولا ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا له ومن حيث القصد اليه من اللفظ الذي افاده معنى
اما كلي او مشخص لان مدلوله اما ان يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو المشخص ويسمى جزئيا حقيقيا او لا
يمتنع كذلك فهو الكلي فان قيل هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ ههنا للاستغراق فمعناه كل لفظ
موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فنقول مورد القسمة
هو اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او مشخص فمورد القسمة اما من القسم الاول او من الثاني
فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني لا يشمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان
كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)